# المشهد الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/٩/٢٢ الموافق ٥ صفر ١٤٤٢ هـ العدد ٤٥٧ السنة الثامنة عشرة

المشهد الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



هل يثبت التطبيع العربي أن «صفقة القرن» باتت سقفاً أميركياً وإسرائيلياً لأية مفاوضات؟

صفحـ(٢)ـة

جاسوسة في «طهران».. تطلعات إسرائيل السياسية في مسلسل!

صفحـ(٤)ـة

المظاهرات ضد نتنياهو.. خليط سياسي، وآخر اجتماعي، لم يستنهض الشارع الإسرائيلي. (أف ب)

# لا يوجد عنوان واضح في إسرائيل لمعارضة اليمين الاستيطاني ونتنياهو!

**كتب برهوم جرايسي:**

الزوبعة التي ثارت حول حزب «يوجد مستقبل» قبل نحو أسبوعين، حينما أعلن الشخص الثاني في الحزب النائب عوفر شيلح عزمه التنافس على رئاسة الحزب مقابل مؤسسه يائير لبيد، سرعان مع هدأت؛ إلا أن الأخير أعلن أن انتخابات داخلية في الحزب ليست واردة حاليا، ما يؤكد أنه «المالك وصاحب القرار في حزبه»؛ لكن القضية تبقى أبعد من هذا المشهد، فهذا الحزب لا يطرح البديل المقنع لقيادة بنيامين نتنياهو في الشارع الإسرائيلي، لا بل إنه يتساوق مع سياسات نتنياهو اليمينية الاستيطانية المتطرفة.

فقبل أسبوعين، أعلن النائب البارز في كتلة «يوجد مستقبل» عوفر شيلح، عزمه التنافس على رئاسة الحزب، ما فاجأ الكثير من الأوساط، في حين أن أوساطا أخرى لم تستبعد أن يكون كل المشهد عبارة عن مسرحية متفقاً عليها بين شيلح ولبيد، لإخراج الحزب من زاويا الظل، إلى الحيّز الإعلامي والسياسي، ليطرح الحزب نفسه بديلا لحكم نتنياهو. غير أن لبيد سارع إلى وضع حد لكل هذا المشهد، بإعلانه أنه لن تكون انتخابات داخلية في «يوجد مستقبل»، بزعم أن هذا سيقود إلى حالة قلاقل في داخل الحزب، رغم أنه لا توجد للحزب، بعد ثماني سنوات على إنشائه، قواعد وهيئات تنظيمية واسعة، وكل قراراته يتخذها لبيد، منها ما يكون بعد مشاورات في دوائر يقيمها لنفسه، بحسب الموضوع المطروح.

في كل استطلاعات الرأي، رغم أنه لا يمكن اعتمادها حاليا، وفي عدد ليس قليل منها خلل واضح في نتائجها، على ضوء الحالة القائمة في الشارع الإسرائيلي، إلا أنها تشير إلى أن «يوجد مستقبل» قد يعود إلى قوته التي حققها في العام ٢٠١٣، حينما خاض الانتخابات لأول مرّة وحصل على ١٩ مقعدا، خسر منها ثمانية مقاعد في الانتخابات التالية التي جرت بعد ٢٦ شهرا، في مطلع ربيع العام ٢٠١٥.

وكما هو معروف فإن «يوجد مستقبل» خاض الانتخابات البرلمانية الأخيرة، في العامين الماضي والجاري، بتحالف ثلاثي مع حزب «تلم»، برئاسة وزير الدفاع السابق موشيه يعلون، الذي ما زال حليفا لحزب «يوجد مستقبل»، وحزب «مناعة لإسرائيل»، برئاسة بيني غانتس، الذي شق التحالف بعد انتخابات آذار الماضي. وفي الانتخابات الثلاثة تراوحت قوة التحالف الذي أطلق عليه اسم «أزرق أبيض»، بما بين ٣٢ إلى ٣٥ مقعدا.

وكل استطلاعات الرأي العام الصادرة على مدى أكثر من شهرين، تمنح قائمة «يوجد مستقبل»، دون ذكر للحزب الحليف «تلم»، ما بين ١٨ إلى ٢١ مقعدا، في حين تمنح ذات الاستطلاعات للقائمة التي يرأسها بيني غانتس، واتخذت لنفسها اسم «أزرق أبيض» من ٨ إلى ١١ مقعدا، ولكن مجموع المقاعد التي تحصل عليها القائمتان في كل واحد من الاستطلاعات، بالكاد تصل إلى ٣٠ مقعدا، أي بخسارة ٣ مقاعد، ليس واضحا عنوانها الجديد حتى الآن.

والاستنتاج الحاصل، رغم كل ما تشهده إسرائيل من عاصفة، على ضوء شكل إدارة الأزمتين الصحية والاقتصادية، أنه لا يوجد بديل لحكم بنيامين نتنياهو، والجمهور الإسرائيلي لا يرى في حزب «يوجد مستقبل» عنوانا حقيقيا لهذه المعارضة، فهو لا يطرح أي برنامج سياسي متميز عن السياسات التي يطرحها نتنياهو مع معسكره اليميني الاستيطاني. وهذا ليس جديدا، بل ظهر بقوة بعد وصول «يوجد مستقبل» لأول مرّة إلى الكنيست بعد انتخابات ٢٠١٣. ففي حملة الانتخابات تلك، تم الزج بالحزب الجديد الناشئ حينها، في خانة «الوسط»، وحتى هناك من سارع للقول إنه حزب «يسار- وسط»، الأمر الذي استفز لبيد، وأعلن أن حزبه ليس يساريا. وانضمامه لحكومة نتنياهو بعد تلك الانتخابات، وانخراطه في سياسات اليمين الاستيطاني التي يقودها نتنياهو، وضعا الحزب في خانته الصحيحة، خانة اليمين. وهذا الأمر تعزز أكثر في الولاية البرلمانية الـ ٢٠، من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩. فقد كان حزب «يوجد مستقبل» حزب معارضة على مدار سنوات الولاية البرلمانية الأربع، ولكنه في المقابل ساهم بشكل قوي في سن القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان.

فمثلا القانون القائم الذي يتسبب بأزمة مالية شديدة للسلطة الفلسطينية، الذي يحتجز أموال الضرائب الفلسطينية، هو قانون تبلور في حزب «يوجد مستقبل»، وبقي على اسمه صاحبه، النائب إليعازر شطيرن، وهو يتباهى بذلك. كذلك فإن الحزب طرح مشاريع قوانين وحشية، مثل طرد عائلات المقاتلين الفلسطينيين في القدس إلى الضفة، ومحاصرة عائلات المقاتلين في الضفة، في بلداتها، دون السماح لها بمغادرتها.

ورغم أن «يوجد مستقبل» يجلس اليوم في صفوف المعارضة، وبعد أن نجح بنيامين نتنياهو في تفتيت تحالفه السابق «أزرق أبيض»، فإنه غائب كليا عن طرح البديل، لا سياسيا، ولا اقتصاديا، ولا حتى فيما يتعلق بإدارة أزمة كورونا.

وانشقاق التحالف السابق لـ«أزرق أبيض» وحده، أفقد ثقة الجمهور المعارض لنتنياهو وسياساته بوجود بديل حقيقي للحكم، وهذا الانشقاق يُعد واحدا من إنجازات هذا الأخير الحزبية، وأظهر أن من يواجهونه أضعف من يتولوا قيادة الحكم.

والتساوق مع سياسات اليمين الاستيطاني ظهر أيضا في كل الحملات الانتخابية الثلاث، ومنها الأخيرة، التي تخللها الإعلان عما تسمى «صفقة القرن»، ونجاح نتنياهو في جر تحالف «أزرق أبيض» للإعلان عن موقف مؤيد لفرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، مع تركيز خاص على منطقة غور الأردن، التي تشكل نسبة ٣٠٪ من مساحة الضفة.

في الأيام الأخيرة، انضم حزب «يوجد مستقبل» إلى جوقة الترحيب الإسرائيلي باتفاقيتي التطبيع مع الإمارات والبحرين، رغم انتشار الكثير من مقالات لصنّاع الرأي الإسرائيليين، الذين أكدوا أن هذه الاتفاقيات لن تلغي القضية الأساس، القضية الفلسطينية، وكانت توجيه انتقادات لعدم صدور أصوات بديلة لطروحات نتنياهو.

ويقول المحلل السياسي تسفي برئيل، المختص بالشؤون العربية، في مقال له في صحيفة «هآرتس»، إن من ينتقدون اتفاقات السلام الجديدة، ويقولون بأنها تضر باحتمالية السلام مع الفلسطينيين، يمكنهم الهدوء. فاحتمالية السلام هذه لم تكن كبيرة حتى قبل ذلك. وقد ضعفت أكثر فأكثر لأن اليسار والوسط لم ينجحا في تشكيل حكومة. بالعكس، البعض منهم تم جذبهم إلى حكومة نتنياهو وحتى أيدوا عملية الضم. ومحمد بن زايد وحمد بن عيسى ليسا مذنبين في ذلك.

وتابع برئيل: «لكن ليس كل شيء ضائع. المشكلة الفلسطينية والاحتلال والمستوطنات بقيت في مكانها ولم تذهب إلى أي مكان. وهي ستواصل تشكيل صورة دولة اسرائيل وتغذية العنصرية وتطوير عنفها وتشويه ثقافتها. وبدلا من انتقاد الاتفاقات مع الدول العربية، يجب على اليسار والوسط صياغة موقفهما من جديد بالنسبة للنزاع، وأن يعرضا برنامجا سياسيا شجاعا يقنع الجمهور، وأن يستعدا بشكل جيد للانتخابات».

بطبيعة الحال في الكنيست كتل معارضة أخرى لسياسات اليمين الاستيطاني، مثل القائمة المشتركة، التي قوتها الأساس والأعظم بين الفلسطينيين في إسرائيل، وكتلة ميرتس التي لم تعد في حسابات الائتلافات الحكومية منذ العام ٢٠٠١.

### مظاهرات استنفدت نفسها

المسألة ليست فقط في الكنيست، بل أيضا ميدانيا لا توجد معارضة إسرائيلية جدية لسياسات اليمين الاستيطاني. فمنذ قرابة ثلاثة أشهر تجري مظاهرات أسبوعية، بشكل خاص قبالة المقر الرسمي لرؤساء الوزراء الإسرائيليين، في شارع بلفور في القدس الغربية، حيث يقيم حاليا بنيامين نتنياهو.

وتستقطب هذه المظاهرات آلافا عدة، كما تجري في نهايات الأسابيع تظاهرات عند مفارق طرق مركزية، ومنها قبالة البيت الخاص لعائلة نتنياهو في مدينة قيسارية. ولكن بعد كل هذه الفترة، بات واضحا أن هذه المظاهرات التي يشارك فيها خليط سياسي، وآخر اجتماعي، لم تستنهض الشارع الإسرائيلي، ولم تحوّل المظاهرات إلى حالة جماهيرية واسعة، قادرة على زعزعة مكانة نتنياهو.

وهذا الأمر من الممكن استنتاجه في تراجع هجوم نتنياهو شخصيا ونجله، والحلقة السياسية الأقرب له، على هذه المظاهرات، التي تضربها الشرطة والأذرع الأمنية بقوة، وتقريبا في كل مظاهرة تقع اعتقالات. كما تعرضت المظاهرات في أحيان كثيرة لاعتداءات من عصابات إرهابية من اليمين الاستيطاني، وعصابة «لافاميليا» العنصرية المتطرفة، التي عادة ما ترتكب اعتداءات جماعية على الفلسطينيين في القدس المحتلة.

وبالإمكان القول إن انحسار هذه المظاهرات وعدم تمددها يعود إلى عدة أسباب، وقد يكون العامل الصحي له دور في هذا، ولكن ليس الدور الأساس، لأنه لو وجدت الجاهزية لكنا شهدنا نشاطات احتجاج بأشكال مختلفة، وفي مناطق أخرى، مع أخذ كل الاحتياطات الصحية. فهذه المظاهرات اندلعت بداية، من خلال مجموعات متضررة اقتصاديا، مثل أصحاب الأعمال الحرّة، أو المستقلين، الذين انهارت مداخيلهم ومصالحهم الاقتصادية، من دون أن يتلقوا التعويض الكافي. ثم بدأت تنضم إليهم مجموعات كهذه أو تلك، وبضمنها مجموعات سياسية، ولكن بغياب واضح لأحزاب معارضة حاليا، مثل «يوجد مستقبل»، أو ظهور واضح لحزب ميرتس، باستثناء مشاركة محدودة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ونواب من القائمة المشتركة، ولكن ليس بالوزن الذي يجرف آلافا لمظاهرات كتلك.

بعض الكتّاب السياسيين، أو ناشطين في هذه المظاهرات، سألوا عن مشاركة العرب فيها، وهي من حيث المبدأ مشاركة لها مكان، ولكن هذه المظاهرات تجري في منطقة بعيدة عن مناطق العرب الكبرى، كما أن الغالبية الساحقة من الشعارات التي ترفع فيها لا تحاكي بالضرورة الاهتمامات الأولى للعرب. ولكن حتى لو شارك العرب بجماهيرية كبيرة، فإن هذا لن يغير الوضع القائم من حيث الشارع الإسرائيلي.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة، واستنادا إلى تجارب سابقة، إلى أن كثرة الانتقادات لعدم مشاركة العرب بحجم جماهيري كبير، هو تمهيد لجعل العرب سببا في عدم استنهاض حركة الاحتجاجات ضد نتنياهو، وهذا أمر خارج أي منطق.

إن الحالة الإسرائيلية بشكل عام تطغى عليها الضبابية حول مستقبل الحكومة، ومستقبل الولاية البرلمانية، وفي خضم كل هذا تغوص إسرائيل أكثر فأكثر في الأزمة الصحية، وسط تهديد من رأس هرم الحكم بزيادة قيود الحركة العامة للجم انتشار فيروس كورونا، الذي حتى الآن يظهر وكأنه خرج عن السيطرة.

في المقابل يبتعد نتنياهو عن الساحة الداخلية، في سعي لتحقيق أوراق سياسية بيده، على شاكلة اتفاقيات التطبيع، التي تقول واشنطن إن دولا أخرى ستنضم لها، دون أن يحقق هذا قفزة لحزب الليكود في استطلاعات الرأي العام. وهناك من يضع فرضية وكأن إسرائيل تنتظر انتخابات الرئاسة الأميركية، التي ستجري بعد نحو ٦ أسابيع، فبقاء دونالد ترامب على رأس هرم الحكم الأميركي سيعني أساساً دعما أكبر لنتنياهو ونهجه.

## كلمة في البداية

# «صفقة القرن» وخطة الضم تأجيج التوجّه الأحادي الجانب!

**أنطوان شلحت**

يبدو أن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المعروفة باسم «صفقة القرن»، ستظل مدرجة في جدول الأعمال، وقد تترتب عليها مفاعيل عدة حتى ظهور نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية التي ستجري يوم ٣ تشرين الثاني المقبل. وكذلك يمكن أن تبقى في حال فوز ترامب وخسارة منافسه الديمقراطي.

ومع أن الحديث بشأن ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل الذي تضمنته الخطة توقف الآن، تؤكد تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين وفي طليعتهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أن الضم أرجئ ولم يتم إلغاؤه، وأن خطة تنفيذه ستبقى مطروحة على الطاولة. وثمة تلميحات صريحة، سواء من جانب نتنياهو أو من جانب الضاربين بسيفه إسرائيلياً وأميركياً، إلى أن الضم سيحظى بقوة دفع أكبر لدى فوز ترامب.

في هذا العدد الأسبوعي من «المشهد الإسرائيلي» ارتأينا أن نواصل الوقوف على جملة من الخصائص الجوهرية التي تجعل «صفقة القرن» مرفوضة فلسطينياً، وينبغي بها في الآن نفسه أن تجعلها مرفوضة عربياً، على نحوٍ لا يجعل الطريق سالكة أمامها من خلال تطبيع العلاقات مع إسرائيل والتساوق مع عقيدة نتنياهو التي تنص على مبدأ السلام مقابل السلام بديلاً عن مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يُشدّد على وجوب زوال الاحتلال الإسرائيلي، وتنص كذلك على أن القضية الفلسطينية لا تشكل لبّ القضايا العربية الإقليمية، وبالتالي يمكن التوصل إلى سلام مع إسرائيل من دون أن تتخلى عن الاحتلال ومشاريع التوسع الكولونيالية.

وتطالعون في العدد عرضاً موسعاً لمناقشات «مائدة مستديرة» نظمها «مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» مؤخراً لتلخيص العقد المنصرم واستشراف التحديات الماثلة أمام إسرائيل على مدى العقد الجديد. وكان عدد من كبار المسؤولين السابقين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ومن الخبراء في مسائل الأمن القومي من بين المشاركين في هذه «المائدة» التي أعدّت لتكون حلقة نقاش تعليميّة في خضم الواقع الاستراتيجي الراهن الذي تعيشه إسرائيل ومعطياته المختلفة وبالبناء على نظرة تلخيصية متمعنة في العقد الماضي وتجاربه ونتائجها، ترمي إلى البحث عن «النقاط العمياء» والتحديات الغائبة عن أبصار القيادتين السياسية والعسكرية الرسميتين في إسرائيل وعن جدول أعمالهما.

ومع وجوب ملاحظة أن غاية المتناقشين تتمثل بالأساس في «ضمان استمرارية المشروع الصهيوني»، لا بُدّ من القول إن أهم ما خلصوا إليه هو تأكيدهم أن الخطة المذكورة هي بمثابة تصديق قانوني على التوجه الأحادي الجانب الذي تعتمده إسرائيل في تعاملها مع القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية، وخاصة العقد الأخير بالتحديد، والذي حل محل التوجّه التبادلي، ولذا فهي خطة تعزّز الوهم الإسرائيلي بأن عدم الإتيان بأي فعل يفضي إلى نتائج إيجابية في نهاية المطاف. ومردّ هذا الوهم، ثم الاستنتاج الخاص به في سياق المناقشات، هو واقع التفوّق الإسرائيلي من الناحية العسكرية، بناء على الفرضية القائلة بأن في الإمكان حل المشكلة عبر هذا الطريق ومن خلال النهج المعتمد فيه.

بالإضافة إلى ذلك نتناول في العدد ما قد يترتب على «صفقة القرن» في المستقبل، ولا سيما بعد الانتخابات الأميركية، سواء أسفرت نتائجها عن فوز الرئيس الحالي أو عن خسارته، وما الذي يمكن أن يقدم عليه منافسه إذا ما فاز فيها.

وفي هذا الشأن ينبغي أن يُشار إلى مسألتين يظل التعامل معهما مُعلّقاً على ما سيطرأ من خطوات في المستقبل:

الأولى، أنه جرى تنفيذ «صفقة القرن» قبل إعلانها عبر خطوات ذات دلالة من طرف الإدارة الأميركية الحالية، على غرار وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في آب ٢٠١٨، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس في كانون الأول ٢٠١٧، وطرد بعثة منظمة التحرير من واشنطن، وأخيراً ما بات يُسمى في إسرائيل بـ«عقيدة بومبيو»، ويُقصد بها إعلان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، يوم ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، أن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة تتعارض مع القانون الدولي. وحتى هذا الإعلان كانت السياسة الأميركية تعتمد، من الناحية النظرية على الأقل، على رأي قانوني صادر عن وزارة الخارجية العام ١٩٧٨، ويعتبر أن إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي.

الثانية، احتمال تحوّل هذه الصفقة إلى إرث للولايات المتحدة بما يناقض ما سبق من سياسات اتبعها البيت الأبيض إزاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وهي سياسات وإن اتسمت بأنها منحازة بشكل كبير إلى إسرائيل إلا إنها لم تكن متماهية معها على نحو شبه مطلق، في حين أن خطة ترامب تتماهى مع خطاب اليمين الإسرائيلي.

# هل يثبت التطبيع العربي أن «صفقة القرن» باتت سقفاً أميركياً وإسرائيلياً لأية مفاوضات؟

كتب خلدون البرغوثي:

مع توقيع الإمارات على اتفاق السلام أو التطبيع، والبحرين على إعلان السلام مع إسرائيل ستترتب -غالبا- على هاتين الخطوتين وما قد تليهما من خطوات متوقعة مشابهة من قبل دول عربية وإسلامية، وقائع على الأرض ووقائع سياسية سيكون من الصعب، وربما من شبه المستحيل، الرجوع بها إلى الوراء أو التراجع عنها، وتثير هذه الوقائع تحديات أمام المقاربة الفلسطينية للصراع مع الاحتلال وتحالفاته. يمكن وضع هذه الوقائع في أربعة سياقات: أميركي، وإسرائيلي، وعربي- إسلامي، وفلسطيني، لكن جوهرها قد يكون تثبيت خطة ترامب للسلام أو «صفقة القرن» سقفا لأية مفاوضات سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

فلسطينياً، بات العمق العربي الرسمي عبئاً وتحدياً تستقوي به إسرائيل. (أف ب)

## نقطة تحول!

منذ دخول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض رئيسا، كان توجهه واضحا لفرض معادلة جديدة، ستبقى تبعاتها قائمة على الأرض، وفي الواقع السياسي، برغم الفشل في تحقيق القبول الفلسطيني لها.

وقد يكون مقطع فيديو مزور من ضمن العوامل التي ساهمت في جعل هذه المعادلة منحازة تماما لصالح إسرائيل، وتغيير قناعة عبر عنها ترامب سابقا بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو هو العقبة الحقيقية أمام إمكانية تحقيق السلام، فحسب كتاب جديد للصحافي المخضرم بوب وودوارد بعنوان «الغضب»، قدم نتنياهو إلى ترامب مقطع فيديو يشير مضمونه إلى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس يدعو إلى قتل الأطفال. هذه المعلومة نشرتها صحيفة «الإندبندنت» البريطانية ضمن ما قالت إنها مقاطع من الكتاب، تشير إلى أن نتنياهو عرض الفيديو أمام الرئيس الأميركي خلال زيارة ترامب الأولى لإسرائيل في أيار ٢٠١٧ وقال له: «هل هذا هو الشخص الذي تريد مساعدته؟».

ورغم ان وزير الخارجية الأميركي حينئذ ريكس تيلرسون قال لترامب بعد خروج نتنياهو من الغرفة حيث عرض الفيديو إنه «من الواضح أن الفيديو مزور»، إلا أن ترامب رد «ليس مزورا أن الرجل [عباس] مصور على فيديو». وتبنى موقفا سلبيا ضد الرئيس الفلسطيني، واصطدم معه خلال لقائهما في اجتماع ثنائي في مدينة بيت لحم في أثناء زيارة ترامب ذاتها للمنطقة.

ومعروف عن الصحفي وودوارد مؤلف الكتاب أنه شارك العام ١٩٧٢ في الكشف عن «فضيحة ووترغيت» التي أدت إلى استقالة الرئيس الأميركي السابق ريتشارد نيكسون من منصبه ومحاكمته.

## وقائع مفروضة!

نقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس بات أمرا واقعا لا تراجع عنه بالنسبة للإدارات الأميركية المقبلة. وهذا ما أكده مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن، في خطاب خلال فعالية جمع تبرعات لحملته الانتخابية بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٠ حين قال إن «نقل السفارة كان يجب أن يكون ضمن سياق صفقة أكبر تساعدنا في تحقيق تنازلات من أجل السلام، لكن وبما الخطوة أنجزت، فإنني لن أعيد السفارة إلى تل أبيب».

ومهد لهذه الخطوة بالطبع اعتراف ترامب بأن القدس ستبقى «عاصمة موحدة» لإسرائيل، خلال المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه عن تفاصيل «صفقة القرن»، ووضعها كأساس نهائي لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

لكن، في ثنايا خطاب ترامب الذي أعلن فيه عن «خطة السلام» في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، كان واضحا أن هذه الخطة ليست أميركية بحتة، بل تمت صياغتها إسرائيليا وأميركيا لتلبي الرغبات الإسرائيلية، فإسرائيل شريك في رسم خريطة الضم (حدود الدولة الفلسطينية)، عبر لجنة أميركية- إسرائيلية مشتركة مكلفة بذلك. كذلك أشار نتنياهو نفسه في مؤتمر صحافي بتاريخ ١٣ آب ٢٠٢٠ إلى أن بند الضم أدرج في «صفقة القرن» بطلب منه، في رده على ادعاء الإمارات أنها تمكنت من إلغاء الضم عبر اتفاق السلام مع إسرائيل. وقال نتنياهو إن ترامب طلب تأجيل [وليس إلغاء] تنفيذ الضم حتى يتم التوصل لاتفاق السلام بين تل أبيب وأبو ظبي.

التجربة التاريخية أثبتت أن الإدارات الأميركية لا تستطيع توجيه ضغط حقيقي على إسرائيل لإلزامها بحل حقيقي للصراع في الشرق الأوسط، فعندما فشل بيل كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وجه هو وإسرائيل اللوم إلى القيادة الفلسطينية رغم ثبوت مسؤولية إسرائيل عن إفشال المفاوضات. كما وجد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما نفسه في مواجهة نتنياهو من على منصة الكونغرس «الجمهوري»، عندما وقعت إدارته الاتفاق النووي الدولي مع إيران، ثم امتنع عن استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن المدين للاستيطان.

سبق ذلك الانحياز الأميركي التام ضد ياسر عرفات واعتباره «غير ذي صلة»، وحصاره سياسيا بقرار أميركي، وعسكريا بتنفيذ إسرائيلي في رام الله حتى وفاته العام ٢٠٠٤.

بهذا، يُطرح السؤال: هل باتت «صفقة القرن» أعلى سقف يمكن أن تطرحه الإدارات الأميركية المقبلة على الفلسطينيين؟

## إسرائيلياً

«صفقة القرن» المتوافق عليها بين ترامب ونتنياهو ستصبح أيضا السقف الإسرائيلي المستقبلي لأي حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. فنتنياهو الذي شارك في صياغتها لن يقبل بغيرها. وأكد ذلك أمام ترامب في حفل إعلان «صفقة القرن» في البيت الأبيض، في ٢٨ كانون الثاني الماضي، حسب النص الحرفي لخطاب نتنياهو الذي نشره البيت الأبيض على صفحته الإلكترونية، وقال فيه «لأنني أؤمن أن هذه الخطة تحقق التوازن الصحيح الذي فشلت في تحقيقه خطط أخرى، فقد وافقت على إجراء مفاوضات سلام مع الفلسطينيين على أساس خطتك للسلام». وسبق هذا الاقتباس شكر نتنياهو لترامب لأن خطته تعترف بسيادة إسرائيل في غور الأردن وكافة المستوطنات كبيرها وصغيرها، وكافة المواقع التي «صلى فيها آباء اليهود» في «يهودا والسامرة».

بيني غانتس - الذي كان مرشحا في مرحلة ما لقيادة إسرائيل قبل انبطاحه أمام نتنياهو- تبنى «صفقة القرن» أيضا بكافة بنودها ودون أي تحفظ. وقال بعد لقائه الرئيس الأميركي في واشنطن في ٢٧ كانون الثاني الماضي وحتى قبل الإعلان عن تفاصيل «صفقة القرن» «إنه سيعمل على تنفيذها» في حالة فوزه برئاسة الحكومة، حسبما نقلت عنه صحيفة «معاريف»، وأكد ذلك بعد شهر تقريبا، في حديث لإذاعة «ريشت بيت» قائلا: «الفرق بيني وبين نتنياهو أنني سأنفذ خطة ترامب، أما نتنياهو فهو يتلاعب بالخطة».

وفي ظل الخريطة الحزبية في الكنيست الراجحة لصالح اليمين في أية انتخابات مقبلة، حسب استطلاعات الرأي العام المختلفة، تشكل «صفقة القرن» أعلى سقف يمكن أن تطرحه إسرائيل.

رغم ذلك تجب الإشارة إلى أن قسما من المستوطنين يرفضونها لأنها تتضمن إقامة «دولة فلسطينية».

وهذا الموقف يتبناه دافيد الحياني، رئيس ما يسمى «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة (يشع)»، الذي قال لموقع «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» في شهر أيار الماضي «إن واشنطن تحاول استخدام دعمها للضم لإجبار إسرائيل على الموافقة على قيام دولة فلسطينية»، فيما قال يوسي داغان، رئيس ما يسمى «مجلس السامرة الإقليمي»: «لن نوافق على إقامة دولة فلسطينية كجزء من عملية السيادة [الضم]. فالسيادة مهمة لأمن إسرائيل، لكنها لا تستحق إلحاق الضرر حتى بسنتيمتر واحد من دولة إسرائيل وإقامة دولة إرهابية في قلب البلاد»، كما نقل عنه موقع «تايمز أوف إزرائيل».

ولم يتمكن نتنياهو من إقناع قادة المستوطنين المعارضين لإقامة دولة فلسطينية بقبول «صفقة القرن» رغم أنه أكد لهم أن الدولة الفلسطينية حسب تلك الصفقة ستكون «كيانا ما» قد يسميه البعض دولة، كما أنها ستكون مقيدة جدا، حسبما نقل عنه «تايمز أوف إزرائيل».

## عربياً- إسلامياً

ثبّت نتنياهو واقعين جديدين على المستويين العربي والإسلامي باتفاقيتي السلام مع الإمارات والبحرين، هما:

أولا، ما تسمى «عقيدة نتنياهو» - «السلام مقابل السلام». وهو بذلك تجاوز الشرط التاريخي بالتنازل عن «أرض» مقابل تحقيق السلام. لذلك، منحته اتفاقيتا التطبيع الدعم الصريح لمواصلة سياسات إسرائيل الاستيطانية، وصولا إلى الضم، بالرغم من ادعاءات الإمارات أنها باتفاقية السلام أوقفت الضم.

فقد تبين بعد عرض بنود اتفاقية السلام بين الإمارات وإسرائيل خلوها تماما من الإشارة إلى وقف الضم.

وجاء ذكر القضية الفلسطينية في نص «اتفاق أبراهام» الرسمي باللغة الإنكليزية الذي نشره البيت الأبيض على موقعه الرسمي في البندين التاليين:

- «استذكارهما الحفل الذي أقيم في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ حيث قدّم الرئيس ترامب رؤيته للسلام، والتزامهما بمواصلة الجهود للتوصل إلى حل عادل وشامل وواقعي ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني».

- «استذكارهما معاهدات السلام بين دولة إسرائيل وجمهورية مصر العربية، وبين دولة إسرائيل والمملكة الهاشمية الأردنية، والتزامهما العمل معاً على التفاوض للتوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يلبي احتياجات وتطلعات الشعبين، والعمل على التوصل إلى سلام واستقرار وازدهار شامل في الشرق الأوسط...».

ورغم أن وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد تطرق في خطابه في البيت الأبيض إلى القضية الفلسطينية بشكر نتنياهو «على وقف ضم الأراضي الفلسطينية»، وبقوله إن «هذه المعاهدة ستمكننا من الوقوف أكثر إلى جانب الشعب الفلسطيني، وتحقيق آماله في دولة مستقلة ضمن منطقة مستقرة مزدهرة»، إلا أنه ناقض نفسه تماما، عبر الإشارة إلى «رؤية ترامب للسلام» التي تتضمن ضم الأراضي الفلسطينية في البند الأول أعلاه.

تلاحظ أيضا الإشارة إلى اتفاقيتي السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل، وإسقاط ذكر اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي كان يفترض أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

الأمر ذاته ينطبق على إعلان التطبيع البحريني- الإسرائيلي، فبحسب النسخة الرسمية الإنكليزية المنشورة على موقع البيت الأبيض للإعلان، تم التطرق للقضية الفلسطينية في فقرة واحدة هذا نصها:

- «ناقش الطرفان التزامهما المشترك بالدفع قدماً بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، مؤكدين على أهمية تبني رؤية مبادئ إبراهيم وتوسيع دائرة السلام، والاعتراف بحق كل دولة في السيادة والعيش في سلام وأمن، ومواصلة الجهود للوصول إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني».

ولم يتطرق النص الرسمي لحل الدولتين هنا أيضا، فيما قال وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف بن راشد الزياني في مراسم التوقيع على إعلان تأييد السلام إن «حل الدولتين العادل والشامل هو أساس إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والوصول إلى السلام».

لكن الاتفاقيات الدولية يتم التعامل معها بنصها، وليس بالخطابات في مراسم التوقيع.

وتؤكد النصوص الرسمية أعلاه ما قاله نتنياهو في مقاطع فيديو وتغريدات نشرها على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة به بأن خطة الضم لم تزح عن الطاولة، وأنه مصر على تنفيذها، وأن تأجيلها جاء بطلب من ترامب فقط حتى يتم توقيع الاتفاق مع الإمارات، وجاءت تصريحات نتنياهو تلك ردا على الادعاءات الإماراتية بأنها بالتوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل تمكنت من الغاء خطة الضم في الضفة.

وهذا ما أكده مجددا نتنياهو في خطابه في المراسم ذاتها، فلم يشر إلى القضية الفلسطينية إلا في إطار شكره لترامب لطرحه «رؤية واقعية للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين»، في إشارة بالطبع إلى «صفقة القرن»، في تأكيد جديد منه على تبنيها، خاصة بند ضم الأراضي الفلسطينية.

ثانيا: تحقيق التطبيع مع بعض الدول العربية والإسلامية قبل - وحتى من دون اشتراط- حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وهذا قد يقضي - إن لم يكن قد قضى- على السقف الفلسطيني، المتمثل بمبادرة السلام العربية، المرفوضة إسرائيليا أصلا.

ويؤكد ذلك انقسام الموقف العربي في جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية، الذي تمثل في إسقاط أي مقترح فلسطيني لإدانة التطبيع، وحتى في إسقاط مقترح فلسطيني بديل للحفاظ على الإجماع العربي على المبادرة العربية. وسيكون انخراط السعودية - الصامتة عن وأد مبادرتها للسلام مع إسرائيل، بالتطبيع الإماراتي والبحريني وفي الجامعة العربية-، في اتفاق تطبيع رسمي مع إسرائيل، كما هو متوقع، بمثابة ضربة قاصمة للموقف الفلسطيني.

وفي أكثر من منشور على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة به، سعى نتنياهو إلى تأكيد نجاحه وحتى التفاخر بأن «عقيدته» كسرت فكرة تحقيق السلام مع الفلسطينيين كمدخل للتطبيع مع باقي الدول العربية والإسلامية، وقلبت هذه المعادلة.

## فلسطينياً

الواقع أو الوقائع الجديدة تضع الفلسطينيين أمام مقاربة مختلفة في التعامل مع «العمق العربي الرسمي»، الذي بات عبئا وتحديا تواجهه فلسطين، وتستقوي به إسرائيل.

وتقتضي هذه المقاربة إعادة النظر في كافة الجوانب المتعلقة بالأداء السياسي الفلسطيني، داخليا، عبر بناء النظام السياسي الفلسطيني، والتوافق على استراتيجية موحدة، وخارجيا، ربما بتغيير خريطة التحالفات الإقليمية والدولية من ناحية، ومن الناحية الثانية تفعيل الجهد الدبلوماسي لمواجهة الخسارات المتتالية للدبلوماسية الفلسطينية عالميا في آسيا (الهند والصين في تقارب سياسي واقتصادي وأمني مع إسرائيل) وفي أوروبا (آخرها كوسوفو مثلا، التي ألقى ترامب سفارتها في القدس ورئيسها كالتلميذ أمامه)، وفي أفريقيا، وأميركا اللاتينية، فضلا عن الضربات العربية الأخيرة.

كما يتوجب تكثيف الجهد على مستوى القانون الدولي خاصة في المحكمة الجنائية الدولية، كونها إحدى أهم أوراق الضغط على إسرائيل حاليا، ويمكن القول إن تأجيل حكومة نتنياهو تنفيذ قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بإخلاء «الخان الأحمر» من سكانه الفلسطينيين بسبب الخوف من رد فعل المحكمة الجنائية الدولية، هو مؤشر على ضرورة تعزيز العمل الفلسطيني في هذا الإطار.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

تقرير «مدار» الإستراتيجي2020
المشهد الإسرائيلي 2019
تحرير: هنيدة غانم

# طاولة بحث مستديرة: «إدارة الصراع» مع الفلسطينيين تفاقِم الأخطار على المدى البعيد!

كتب سليم سلامة:

«اعتماد إسرائيل الكليّ على الحلول العسكرية والتكنولوجية في مواجهة التحديات الماثلة أمامها يعمي أبصارها ويحول دون بلورة سياسة أمن قومي شاملة وإطلاق مبادرة سياسية، وخصوصاً في مسألة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني» ـ هذا هو أحد التبصرات المركزية التي خلص إليها المشاركون في «طاولة مستديرة» نظمها «مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» مؤخراً لتلخيص العقد المنصرم والتبصّر في التحديات الماثلة أمام إسرائيل على مدى العقد الجديد. وكان عدد من كبار المسؤولين السابقين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ومن الخبراء في مسائل الأمن القومي بين المشاركين في هذه الطاولة المستديرة التي أعدّت لتكون حلقة نقاش تعليميّة ترمي إلى البحث ـ في خضم الواقع الاستراتيجي الراهن الذي تعيشه إسرائيل ومعطياته المختلفة وبالبناء على نظرة تلخيصية متمعنة إلى العقد الماضي وتجاربه ونتائجها ـ عن «النقاط السوداء» والتحديات الغائبة عن أبصار القيادتين السياسية والعسكرية الرسميتين في إسرائيل وعن جدول أعمالهما.

في مناقشة دور الأجهزة الأمنية ومهامها، توصل المشاركون إلى الاستنتاج بأن هذا الدور «محدود، بطبيعته» ومحصور في النظر إلى النصف الفارغ من الكأس، أي إلى المخاطر والتهديدات. وعلى هذا، يبرز غياب الاستراتيجية السياسية في إسرائيل التي اعتادت، بسبب تفوقها العسكري، على البحث عن حل/ رد تكنولوجي لأي تهديد؛ وهي طريقة غير ناجعة ومرشحة للفشل على المدى البعيد. وفي هذا السياق، يضرب المشاركون تعامل إسرائيل مع قطاع غزة مثلاً، إذ بلغت الحلول العسكرية والتكنولوجية حدها الأقصى واستنفدت بالكامل، من دون توفر أي بدائل تتمثل في حلول سياسية.

توزعت أبحاث «الطاولة المستديرة» ومداولاتها ـ كما يظهر في كتيب تلخيصها ـ على ثلاثة محاور أساسية، حسب المواضيع المطروحة للبحث، جرى من خلالها البحث في جوانب مختلفة ومكملة: في المحور الأول، جرى بحث نقديّ للتحديات التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي، بمفهومها الأوسع؛ في المحور الثاني، انتقل التركيز إلى الساحة الفلسطينية، بمميزاتها الفريدة، باعتبارها حجر أساس في كل ما يتعلق بمستقبل دولة إسرائيل؛ وفي المحور الثالث، جرت بلورة نظرة شمولية واسعة نحو العقد القادم والقضايا المركزية التي يتعين على دولة إسرائيل التركيز عليها.

### قائمة التحديات ودوائرها

رأى المشاركون في الطاولة المستديرة، التي عقدت تحت عنوان «تلخيص عقد وتحديات العقد المقبل على الصعيد السياسي والأمني»، أن إسرائيل تواجه، خلال العقد الجديد، جملة من التحديات الأمنية المختلفة، في أنواعها وفي مصادرها وأبعادها، وبالإمكان تصنيفها في أربع دوائر مختلفة:

الدائرة الأولى: التهديد غير التقليدي، أي المشروع النووي الإيراني، إلى جانب الأسلحة الكيماوية السورية التي ثمة ميل واضح في إسرائيل نحو التقليل من أهميته وخطورته، قد يعود ليشكل موضوعاً / تهديداً مركزياً في المستقبل المنظور، أو المتوسط في كل الأحوال.

الدائرة الثانية: التهديدات التقليدية، التي يمكن القول إنها تشكل الامتحان المركزي للجيش الإسرائيلي خلال السنوات القريبة القادمة، رغم حقيقة كون الجيش الأساس الذي قد يقف مقابل الجيش الإسرائيلي (أي الجيش السوري) في وضع سيء للغاية، إلى درجة أنه «يكاد يكون غير قائم»، حسبما أشار بعض المسؤولين والخبراء المشاركين في الطاولة المستديرة.

الدائرة الثالثة: التهديد شبه التقليدي، الذي تمثله بصورة أساسية قوى محددة في المنطقة، مثل: حزب الله، «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، حركة «حماس» ومنظمات فلسطينية أخرى في قطاع غزة.

الدائرة الرابعة: التهديدات السيبرانية.

التهديد الذي وُضع على رأس قائمة التحديات والتهديدات التي تواجه إسرائيل، منذ ما يزيد عن عقد من الزمن وحتى اليوم، هو المشروع النووي الإيراني، ما يرافقه وما يحركه من رغبة وتطلعات إيرانية نحو بسط الهيمنة (الإيرانية) على المنطقة. وإضافة إلى المسألة الإيرانية المركزية هذه، ثمة عدد من الظواهر والوجهات التي قد يكون لها تأثير محتمل كبير جداً على مجمل هذه التحديات والتهديدات. فقد خلّف زلزال «الربيع العربي»، الذي اجتاح عدداً من الدول العربية الأساسية، مستويات مذهلة ومقلقة من الدمار الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي، طوابير لا نهائية من اللاجئين وعدداً من الانقلابات السلطوية التي من المتوقع أن تزداد وتتفاقم، وأن تتسع ربما، ما يعني أنها ستستمر في التأثير على دولة إسرائيل ومحيطها القريب.

في الجانب الآخر، أدى تضعضع الأوضاع وتردّيها في عدد من الدول العربية، سياسياً وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً، إلى تعاظم قوة ومكانة ودور الدولتين العظميين إقليمياً، إيران وتركيا، واحتلالهما موقعاً متقدماً في الصدارة الإقليمية، بما ينطوي عليه هذا من إسقاطات مستقبلية خطيرة لمستقبل الإقليم والاصطفافات السياسية والعسكرية فيه. ويضاف إلى هذا في السياق نفسه أيضاً، تعاظم دور القوتين العظميين دولياً، الولايات المتحدة وروسيا، وتدخلهما في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً حيال سياسة التراجع والانسحاب التي انتقلت إليها الولايات المتحدة، أو التي أبدت جنوحها إليها على الأقل، في مقابل تكثيف روسيا دورها وتدخلاتها في المنطقة، حتى أصبحت تبدو هي القوة العظمى المهيمنة في الشرق الأوسط، بينما تبدو في الخلفية بوضوح كبير المساعي الصينية المتواصلة، دون توقف أو تراجع، لاحتلال موقع متقدم ومؤثر جداً في منطقة الشرق الأوسط، ولو على الصعيد الاقتصادي وحده في المرحلة الحالية، على الأقل.

مرت ست سنوات على المواجهة العسكرية الأخيرة التي خاضتها إسرائيل (عدوان «الجرف الصامد» الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤)، الأمر الذي أتاح نضوج واكتمال الفهم بأنه في غياب الرغبة في خوض الحروب الكبيرة، في ظل الواقع الإقليمي الخطير والمتفاقم، ثمة طريقة أخرى ناجعة تتمثل في «المعركة ما بين حربين»، والتي ترمي بصورة أساسية إلى إبعاد جولات الحرب، وتأجيلها، في موازاة خلق حاجز يفصل ما بين استخدام القوة العسكرية وبين الاقتصاد والمجتمع، بحيث لا يتأثر الأخيران من الأول.

في خلفية هذا كله، وجهات أخرى مختلفة تشكل، مجتمعة، سلة التحديات الماثلة أمام سياسة الأمن القومي الإسرائيلية، وبضمنها:

التراجع الكبير والهبوط الحاد، خلال النصف الثاني من العقد الماضي تحديداً، في القدرة على معاينة الواقع واستيضاح حقيقته، ثم التمييز والفصل ما بين الكذب والحقيقة، وسط تراجع ووهن «المتحدّثين بالحقيقة»؛

دخول تكنولوجيا الـ G5، الآليات المسيَّرة عن بُعد وبدون بشر، إضافة إلى ابتكارات وتحديثات أخرى عديدة والحرب التكنولوجية ـ الرقمية المستعرة بين الولايات المتحدة والصين؛

الأزمة المناخية؛

الصراعات البحرية، بما في ذلك على الطاقة ومصادرها وقنوات نقلها، والتي تغذيها مصالح اقتصادية، سياسية وأمنية. تشكل الحلبة البحرية العمق الاستراتيجي لدولة إسرائيل وتشكل، بالتالي، مركّباً أساسياً هاماً في الأمن القومي الإسرائيلي؛ بل يمكن القول إن أهميتها ازدادت كثيراً في ضوء اكتشاف آبار الغاز الضخمة جداً خلال العقد الأخير؛

الأزمة التي تعصف باليهود في الولايات المتحدة وبالعلاقات بينهم وبين دولة إسرائيل، والتي من شأنها إضعاف مكانة إسرائيل بين يهود الولايات المتحدة خصوصاً، وبين يهود العالم عموماً، ثم ما يمكن أن يحمله هذا من تأثير على هجرة اليهود ـ من أنحاء مختلفة من العالم ـ إلى دولة إسرائيل.

### الفرص المُهدَرة وغياب الرؤية السياسية!

عبّر المشاركون في مداولات «الطاولة المستديرة» ـ كما يظهر من الفصل في تلخيصها المخصص للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ عن قناعة تتجسد في تقييم أساسي يرى أن «الساحة الفلسطينية تبقى الأكثر قابلية واحتمالاً للانفجار، بصورة شاملة، على الرغم من الفصل الحاصل في الواقع بين الضفة الغربية وقطاع غزة». أما «ظاهرة داعش»، كما سماها المشاركون في الطاولة المستديرة، ورغم خفوتها وانحسارها الكبيرين، فلا تزال تمثل تهديداً جدياً وحقيقياً على دولة إسرائيل وعلى أهداف إسرائيلية ويهودية في مختلف أرجاء المعمورة، وذلك على خلفية تعاظم قوة الجماعات الجهادية ـ السلفية على طول الحدود بين إسرائيل ومصر (في سيناء، تحديداً)، بين إسرائيل والأردن، كما بين إسرائيل وكل من قطاع غزة والضفة الغربية.

يعتقد قطاع لا بأس به من الجمهور الإسرائيلي بأن العقد المنصرم كان، على صعيد النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ممتازاً جداً من وجهة النظر الإسرائيلية، ويتمنى هؤلاء أن يتكرر هذا العقد، بهذه المواصفات والنتائج، مرة أخرى، وربما أكثر أيضاً. لكن الحقيقة التي شدد عليها المسؤولون الأمنيون الكبار والباحثون في مداولات الطاولة المستديرة هي أن العقد المنصرم كان مليئاً بالفرص المهدَرة، وهذا مكمن خطر مستقبليّ حقيقيّ وجسيم. ذلك أن التهديد والخطر المركزيين اللذين يواجهان دولة إسرائيل، لا يتمثلان في إيران ومشروعها النووي، وإنما في «حقيقة أن ثمة اليوم بين النهر (الأردن) والبحر (الأحمر) ١٤ مليون إنسان. هذا الواقع الذي قد يؤدي، في ظل غياب الرؤية السياسية وبسببها، إلى نهاية المشروع الصهيوني». ولن يكون من الخطأ تماماً القول إن إسرائيل تدفع، بنفسها، نحو خطة المراحل المعتمدة لدى منظمة التحرير الفلسطينية»، وفق ما يسجله المشاركون حول الطاولة المستديرة.

يعتقد متناظرو الطاولة المستديرة بأن التمعن والتدقيق جيداً يقودان إلى الانتباه بسهولة إلى حقيقة أن إسرائيل «لم تمتلك يوماً، ولا تمتلك اليوم، أية استراتيجية خاصة بالمسألة الفلسطينية»، بل إنها «منذ العام ١٩٦٧ حتى اليوم، ليس من الواضح، إطلاقاً، ما الذي تريده وتريد الوصول إليه حقاً».

السياق الراهن، على خلفية نشر خطة «صفقة القرن» (المسماة «مشروع ترامب للسلام»!) حتى لو تبين لاحقاً أنها عديمة الأهمية والجدوى، في امتحان الزمن ـ يوفر إطاراً جديداً للنقاش ويحتّم التعامل مع دلالاته. فالخطة المذكورة هي تصديق قانوني للتوجه الأحادي الجانب الذي تعتمده إسرائيل في تعاملها مع القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية، وخاصة العقد الأخير بالتحديد، ولذا فهي (الخطة) تعزّز الوهم الإسرائيلي بأن عدم الإتيان بأي فعل يفضي إلى نتائج إيجابية في نهاية المطاف. مردّ هذا الوهم، ثم الاستنتاج الخاص به في سياق المناقشات، هو واقع التفوق الإسرائيلي من الناحية العسكرية، بناء على الفرضية القائلة بأن في الإمكان حل المشكلة عبر هذا الطريق ومن خلال النهج المعتمد فيه. وهذا، تحديداً، ما يعتبره المشاركون في الطاولة المستديرة «توجهاً كارثياً» يلامس ويوازي العجز عن استغلال واستنفاد القدرات الأداتية العامة في المسائل الأمنية.

إلى جانب ذلك، يرى المشاركون أن هذه الخطة «تشجع على التطرف وتزيده في المجتمع الفلسطيني» وتشكل «رافعة وملاذاً لحركة حماس التي تتخبط في أزمة حقيقية وجدية من ناحية الشرعية الجماهيرية، إذ أن أي توجه يتنكر للتبادلية بين الطرفين، من شأنه أن يقوي حركة حماس على حساب السلطة الفلسطينية». وبالبناء على هذه الرؤية، يقول المشاركون في الطاولة المستديرة، وفق التلخيص الذي صدر عنها، إن «تعاوناً متعارِضاً قد نشأ بين دولة إسرائيل وحركة حماس، اللتين عثرتا على نقطة الالتقاء، كما قد يبدو ظاهرياً».

السؤال المركزي والأهم في الحديث عن «صفقة القرن»، وفق ما يراه الباحثون المشاركون، هو: ما هي الخطوات التي بالإمكان اتخاذها في إطار هذه الخطة لتجنب أي خطر على اتفاقية السلام مع الأردن ولتفادي الإضرار بالتنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟

من الواضح أن مشاركة دول المنطقة هي عنصر حيوي في أي مسار سياسي، كما يقول الباحثون، بل ثمة من يعتبر هذه المشاركة «العامل الأهم الذي سيدفع عملية السلام إلى الأمام والقادر على جرّ الفلسطينيين إليها»، بالرغم من «فقدان الاهتمام بالقضية الفلسطينية في العالم العربي». ويرى الباحثون أن «مبادرة السلام العربية» من العام ٢٠٠٢ هي التي لا تزال تشكل ـ ويجب أن تشكل ـ القاعدة الأساسية لأية مفاوضات سياسية مستقبلية، «وإن كانت بحاجة إلى تعديلات وملاءمات تتجاوب مع مصالح دولة إسرائيل»!

### لا علاقة للمستوطنات بالأمن!

إحدى المعضلات الأساسية والحاسمة في سياق الحديث عن مفاوضات سلام إسرائيلية ـ فلسطينية هي، بالطبع، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي هذا الشأن، يقول الباحثون بصورة لا لبس فيها إن ثمة «تمييزاً وفصلاً واضحين بين المستوطنات وبين الأمن... وهذا ما ينبغي ترسيخه في عقل الجمهور الواسع»؛ ذلك أن «الجيش الإسرائيلي يتعامل مع المستوطنات بهذا المنظار، منذ سنوات عديدة، لا سيما وأنه لم يدّع في يوم من الأيام ولا في أية وثيقة رسمية صادرة عنه بأن المستوطنات هي ذخر أمنيّ». ومن شأن مثل هذا الفهم الإسرائيلي أن يسهّل طريق المفاوضات المستقبلية بين الطرفين.

من الخطأ، في رأي الباحثين، البحث في وضع قطاع غزة بمعزل عن الوضع العام. فقطاع غزة ـ كما يؤكدون ـ هو «جزء من القضية الفلسطينية برمّتها ومن غير الممكن فصل الرابطة ما بينه وبين الضفة الغربية»، مع تشديدهم على ضرورة التوقف ملياً عند «ازدياد واتساع التأييد في الشارع الفلسطيني لحل الدولة الواحدة، عوضاً عن حل الدولتين»، رغم أنه «من الصعب تحديد هذه الظاهرة بمعطيات رقمية، إذ تشير استطلاعات الرأي العام إلى تفوق التأييد لحل الدولتين، حتى الآن، إلا أنه لا يجوز التغاضي عن هذا المنحى، الذي يتسع بين الجمهور الإسرائيلي أيضاً، كمرآة عاكسة».

في التحصيل الأخير، يرى الباحثون أن غياب أية استراتيجية إسرائيلية مقابل الفلسطينيين هو خطر جدي جسيم على الأمن القومي الإسرائيلي، ولذا فإن على الدولة أن تحسم أمرها وتتخذ القرار: إلى أين تريد الوصول؟ فمنذ ١٩٦٧، لا يزال هذا السؤال ملفوفاً بقدر كبير جداً من الاضطراب والحرج الإسرائيليين. وفي هذا السياق، يلفت الباحثون إلى «توجهين في هذا الشأن»، الأول يقوده ويمثله بنيامين نتنياهو وعنوانه: سنعيش على حرابنا إلى الأبد. أما الثاني، فهو توجه يدعو إلى التوصل إلى تسوية سياسية، رغم أنه من الواضح اليوم ضرورة تحقيقها في إطار إقليمي طويل الأمد. لكن إسرائيل لا تزال تُقاد وتتحرك ـ كما ينوه الباحثون ـ بقوة عقدة الهولوكوست، أي: رغم امتلاك إسرائيل الجيش الأقوى في الشرق الأوسط، إلا أن صناع القرارات فيها لا يزالون يفكرون بمصطلحات التهديد الوجودي وخطر الإبادة. والنتيجة هي فقدان القدرة السياسية على رؤية وتحديد الفرص والتمسك بالوضع القائم المعروف، رغم أنه سيؤدي ـ كما هو واضح، تماماً ـ إلى مفاقمة الأخطار ومضاعفة التهديدات.

في ظل هذه المعطيات، تتردد مقولة «إدارة الصراع» التي تعني، في الواقع الإسرائيلي، مفاقمة الخطر على المدى الطويل، سوية مع تدهور الأوضاع الداخلية في دولة إسرائيل. ولئن كان الجمهور الإسرائيلي منقسماً على ذاته بشأن العلاقة مع الشعب الفلسطيني ومستقبل الصراع بين الطرفين، إلا أنه في حال عدم تحريك عجلة المفاوضات (سواء بواسطة رئيس أميركي آخر أو بواسطة حرب كبيرة)، بغية التوصل إلى تسوية سلمية، فلن يغيّر الجمهور رأيه وموقفه تلقائياً. والأسوأ من هذا، أن المواطن العادي، سواء كان إسرائيلياً أم فلسطينياً، وحتى لو كان مؤمناً بصحة حل الدولتين، لم يعد يؤمن باحتمال تطبيق هذا الحل.

وفي كل الأحوال، يستند الباحثون إلى تجارب الماضي وإلى معطيات الواقع الميداني كما هي كي يشيروا إلى «حقيقة بسيطة»، كما يصفونها، وهي: صحيح أنه من غير الممكن التوصل إلى حل الدولتين بين عشية وضحاها، لكن من غير الممكن عدم التوصل إليه في نهاية المطاف، ذلك أنه الحل الوحيد القادر على «ضمان استمرارية المشروع الصهيوني».

مواطن يتصدى لمستوطن في عصيرة القبلية. (أف ب)

# جاسوسة في «طهران»..

# تطلعات إسرائيل السياسية في مسلسل!

كتب باسل رزق الله:

ضمن موجة الإنتاجات الدرامية الإسرائيلية الجديدة، بُث مؤخراً المسلسل الإسرائيلي «طهران»، وهو من إنتاج هيئة البث الإسرائيلية العامة الجديدة (مكان)، ولاحقاً تم بيعه لـ Apple Tv+ لتحصل على حقوق بثه، وهو ما حصل نتيجة الرواج الكبير الذي حصل عليه مسلسل «فوضى»، ضمن الاتجاه الإسرائيلي لنشر هذه الإنتاجات على منصات عرض عالمية، معززةً الرواية والجهد الإسرائيلي في نشرها.

جاء عرض هذا المسلسل وسط أجواء توتر بين إيران وإسرائيل، ففي أيار الماضي كانت هناك محاولة إسرائيلية لاختراق ميناء إيراني لحقتها محاولة إيرانية لاختراق شبكة المياه الإسرائيلية كما ذكرت وسائل إعلام عدة، ولاحقاً التفجير الذي وقع في منشأة نطنز النووية، والذي أعلن عن تحديد العناصر المتورطين فيه من دون تفاصيل إضافية، كما أعلن المتحدث باسم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.

كتب المسلسل موشيه زوندر - وهو أحد كتاب الموسم الأول من مسلسل «فوضى»- بالشراكة مع عومري شنهار، وأخرجه وأنتجه مارو كوهين ودانا إيدن. وقد قاموا بإجراء عدة مقابلات مع أكاديميين ومتخصصين في الشأن الإيراني وعاملين في الموساد والأمن السيبراني لرسم صورة أكثر دقة عن إيران. يقول زوندر إنَّه كانت هناك محاولة لمواجهة الصورة السلبية لإيران كدولة هدفها الوحيد تحطيم إسرائيل ورؤيتها بشكل أوسع. «١» وهو أيضاً ما عبرت عنه المنتجة دانا إيدن بقولها: نريد أن نأخذ المشاهدين إلى العدو اللدود لإسرائيل، وهو مكان لا نعرفه حقاً [إيران] ونريد معرفته.

يُعرض المسلسل في ٨ حلقات، ويتم استخدام اللغتين الفارسية والعبرية فيه بالأساس. وسيحاول هذا المقال إلقاء النظر على المسلسل وتقديم عرض له ومن ثم الإشارة إلى أبرز النقاط فيه.

.. من المسلسل.

## عميلة إسرائيلية!

يعرض المسلسل قصة إرسال عميلة إسرائيلية (تمار)، وهي من أصول إيرانية، إلى إيران من أجل تعطيل شبكة الكهرباء فيها، مما يؤدي إلى تعطيل أجهزة الرادار الإيرانية، وبالتالي عدم القدرة على كشف أي تسلل جوي إسرائيلي، وإبطال عمل المضادات الجوية، من أجل قصف مفاعلات نووية. تبدأ القصة من مطار عمان، حيث تكون هناك طائرة متجهة إلى الهند، تتعرض الطائرة إلى خلل فني مدبر كي تهبط في إيران ويتم تبديل العميلة الإسرائيلية بمواطنة إيرانية تعمل في شركة الكهرباء (جيلا).

تصعد (تمار) إلى الطائرة مرتديةً النقاب مع مرافقٍ لها، وفي تلك اللحظات يكتشف صعود مجندة ومجندٍ إسرائيليين أنهيا خدمتهما العسكرية ومتجهين إلى الهند، مما يضع العملية في تحدٍ منذ بدايتها. تصل الطائرة إلى إيران، وبعد جدل يُجبر المجندة والمجند على النزول في إيران وتحضر قوة من الأمن وتعتقلهما، وسط ذعر وخوف، يتم وضعهما في غرفة مُراقَبة، وفيها تتحدث المجندة عن لقائها فتاة إسرائيلية خلال تواجدها بالحمام، وأنها كانت في فرقتها بالجيش ومتميزة، ونتيجة مراقبة الغرفة يبدأ تحقيق سريع معها يتخلله ضرب وتهديد يتم من خلاله الكشف عن وصول العميلة (تمار) من اللحظات الأولى، ويبدأ السعي الإيراني من أجل الوصول إليها، لكنه محدود وغير سريع ومرتبك لعدم وجود معلومة واضحة ورسمية في بداية الأمر. تحاول (تمار) منذ بداية وجودها إتمام المهمة، فتعمل على تعطيل نظام الكهرباء بصفتها موظفة وتمتلك القدرة على الوصول إلى الشركة وأنظمتها، ولكن يأتي المدير ليتحرش بها ومن ثم محاولاً اغتصابها على افتراض أنَّها (جيلا)، مما يجعلها تقتله، ورغم وجود متعاون محلي يحاول مساعدتها، فإن قتل المدير يُكتشف مباشرةً وتخضع للتحقيق وتعتقل على افتراض أنَّها (جيلا)، قبل أن تتمكن من الهرب. ويدخل المسلسل في ذروته، فتزداد عملية المطاردة لها، وتأكيداً على امتداد اليهود في إيران تتذكر خالتها التي بقيت هناك وتبحث عنها وتقيم عندها ليوم. وتصبح الخطوات متقاربة وخلال تلك الفترة تتعاون (تمار) مع إيراني معارض للنظام (ميلاد) كانت قد تعرفت عليه من خلال تجمعات إلكترونية للعاملين والناشطين في المجال السيبراني، ويساعدها في الاختباء ومن ثم يدخلان في علاقة عاطفية، ومع إصرار (تمار) على العملية ومحاولة تنفيذها تصل إليها عميلة أخرى من الموساد وصديقتها (ياعيل كادوش) التي هي من أصول إيرانية - هي كذلك في الحقيقة أيضاً- وتكون على علاقة بأحد رجال الاستخبارات الإيرانيين خلال مهمة سابقة لها – ويبدو أنها امتدت لتصبح علاقة عاطفية-، والذي تظنه متعاوناً لكنه في الواقع عميل مزدوج، ويوقع بها بمعلومات مضللة، مما يؤدي إلى فشل العملية ومقتلها وهروب (تمار) مع حبيبها المعارض الإيراني (ميلاد).

منذ اللحظة الأولى لوصول (تمار) تكتشف ويتم تتبعها، يحدث الاكتشاف عقب التحقيقات الأولية مع المجندة الإسرائيلية ومن خلال كاميرات المراقبة في المطار. ودائماً ما يشار إلى أنَّ إيران مكان مليء بالمراقبة، فلا يمكن الخروج بتظاهرة من دون العمل على تعطيل الكاميرات في الطرقات كي لا يحصل التتبع – هذا ما ساعدت فيه تمار صديقها ميلاد قبل المظاهرة-، ومن خلال الكاميرات يمكن الكشف عن المتعاون الذي ساعد (تمار) في إخفاء جثة المدير الذي حاول اغتصابها والذي كان قد تعرض لـ(جيلا) سابقاً. إظهار هذه التفاصيل هو دعم لصورة إيران كما يتخيلها الإسرائيلي في مكان مراقب تماماً والأمن يسيطر عليه. قد يكون هذا حقيقياً ولكنه يتقاطع مع الفكرة الإسرائيلية ليعززها ويتم الالتفات إليه لأن إيران معادية ولا يذكر في سياق الحليف الجديد الإمارات، التي تنتشر فيها كاميرات المراقبة وبرامج تتبع المعارضين. تظهر طهران وهي تحتوي على صور خامنئي والخميني، وصور للصواريخ وتهديدات لإسرائيل، في الأماكن التي تكون عادةً للإعلانات في العالم.

كما يظهر في الشارع مشهد لإعدام أحد الإيرانيين، وعندما تسأل (تمار) عن التهمة، يرد سائق التاكسي الذي يشتكي من الأوضاع الاقتصادية بسبب تحويل كل الأموال إلى المشروع النووي، بأنه اختلس أموالاً من بيع النفط، في حبكة من الكاتب لإظهار الأوضاع الاقتصادية ونتائجها على الناس وما يحصل معهم بسببها، وكيف تتسبب الحكومة في الأزمة ومن ثم تعاقب الناس. وهذا ما عاد وظهر في محاولة خروج (تمار وميلاد) وأصدقاء آخرين إلى حفلة فيها اختلاط وكحول ومخدرات خارج طهران، ودفعهم الرشوة لأحد عناصر الأمن من أجل المرور بعد حركة غير لائقة من (تمار)، وهم أيضاً يبيعون المخدرات من أجل توفير احتياجاتهم. فتظهر طهران كمكان غير قابل للعيش، ورغبة في الحصول على حفلة تعني أنَّ عليهم قطع مسافة طويلة والذهاب خارج طهران، وسط جو محفوف بالخطر والتهديد.

رغم ذلك تُسترجع إيران، في ذهن الإسرائيليين الذين هجروا منها، كمكان جميل أو الأجمل في العالم كما وصفها الممثلون -المسلسل تم تصويره في أثينا وإسرائيل «٢» ، هناك دائماً حنين إليه، صور المدن الإيرانية معلقة في المنازل بإسرائيل، والهجرة منها حصلت من أجل الأبناء وبحثاً عن حياة أفضل فقد كان مكاناً قابلاً للعيش قبل الثورة الإيرانية في ١٩٧٩، وهي لحظة تحمل معاني سياسي بوصفها لحظة للقطع السياسي مع إسرائيل وتجدد العداء معها.

يظهر المسلسل الهوية المعقدة والمركبة للإسرائيليين من أصل إيراني، فكما أشرنا هناك حب لإيران وحنين إليها، لكنها لم تعد سوى مكان في الذاكرة، وهناك نوع من الحزن على مصيرها، لكن الانتماء الحقيقي هو لإسرائيل، فمن أجلها يحصل القتال، ويعودون مرة أخرى إلى إيران محاربين وعملاء يتجسسون لصالح إسرائيل، ويعودون كأشخاص أقوياء بعدما لم تكن حياتهم ممكنة هناك، ومن بقي هناك وكانت النموذج خالة (تمار)، فهي تزوجت واعتنقت الإسلام. مع ذلك يشار إلى وجود انتماء عاطفي، فالعميلة (ياعيل) تقيم علاقة مع إيراني وأيضاً (تمار)، في إشارة إلى وجود تقاطع ثقافي هناك لم يجدنه في إسرائيل.

## افتقاد التوازن

المسلسل الذي استعان بممثلين إيرانيين من أجل المصداقية بحسب المنتجين، حاول تقديم عرض للشعب الإيراني، ورغم الإشارة إلى أنَّ هناك محاولة لفهم إيران بشكل أوسع، إلاّ أنَّ العرض لم يكن متوازناً. فقد تم تقديم الشعب الإيراني من خلال مجموعة من المتظاهرين المعارضين-وهذا حقيقي وموجود-، وآخرين موالين للدولة، لكن كلهم إما مرتبطون بالدولة في العمل الاستخباري أو طلبة موالون ولديهم امتداد مباشر مع الدولة وهؤلاء لم تُعرض حياتهم وتفاصيلها كما قُدّم المعارضون. فحياة المعارضين تم عرضها بكافة تفاصيلها، من المسيرة التي خرجت ضد الحجاب، وحياتهم، وكيفية محاولة تمردهم، والخطوات التي يفعلونها من أجل مواجهة الدولة والخطر الذي يتهددهم، أما بقية الناس فلم تعرض هذه الحياة لهم، مع وجود لمحات عن الحياة الصعبة للناس مثل مشهد الإعدام في الشارع، وتذمر سائق التاكسي من الوضع الاقتصادي، كما ذكرنا سابقاً. أما الموالون للدولة وهم في غالبيتهم عاملون فيها ولديهم ولاء كبير، فيظهر الضابط (كمالي) الذي يترك زوجته قبل سفرها للقيام بعملية جراحية - وهذه إشارة لقدرة هؤلاء الأشخاص على العلاج في الخارج عكس بقية الناس-، من أجل الشكوك في وجود عميلة إسرائيلية ويقوم بملاحقة (تمار) ويتتبعها ويكتشف مكان وجودها، ورغم إظهاره كزوج محب إلاّ أنَّه يترك زوجته من أجل أمن الدولة، كما يستمر في البحث ويطلب من العاملين معه الاستمرار برغم إيقافه عن العمل.

يتم شخصنة الصراع في عدة مقاطع، فتقوم إسرائيل باختطاف زوجة الضابط في الاستخبارات الإيرانية (كمالي)، ويقوم هو بالرد واستدراج والد (تمار) إلى تركيا وخطفه كذلك. تظهر العملية فروقات بين الإسرائيلي والإيراني، فالخطف عند إسرائيل هو للضغط، فيتم تحويل زوجة (كمالي) للمستشفى ويستكمل علاجها ويسمح لها بالحديث معه. أما (كمالي) فيقيد والد (تمار) طوال الوقت ويرسل صوراً له وهو مقيد والمسدس قرب رأسه ويهدد بقتله. لكن الموساد يرسل فرقة لتحريره، وينجح (كمالي) في الهرب ويتم إعادة والد (تمار) التي تعرف أنَّ والدها مختطف وترتبك بسبب ذلك. هذه العملية تعطي نقطةً في المسلسل لتحويل الصراع بين شخصيتين أيضاً، فيعود (كمالي) لإيران ويكتشف مكان اختباء عملاء الموساد ويهاجم المنزل ويقتل الكل بمن فيهم (ياعيل) قبل أنَّ تصيبه (تمار) برصاصة دون قتله لأنه يخبرها عن مصير والدها وأنَّه بخير، فتترك المكان مع (ميلاد).

يتم عرض المتعاونين الإيرانيين بصفتهم غاضبين على النظام ويعملون على الانتقام منه وإسقاطه، وتتقاطع مصالحهم مع الإسرائيليين، فـ(ميلاد) يعرض على (تمار) إطفاء أنوار طهران انتقاماً من النظام، ويساعدها في الوصول إلى شركة الكهرباء، بينما هي هدفها من هذا التعطيل هو إبطال المضادات الأرضية. و(جيلا) لا تريد العمالة لإسرائيل لكنها توافق على استبدال شخصيتها بـ(تمار) هرباً من الواقع السيء ومديرها المتحرش والمعروف بذلك لكن لا سبيل لمواجهته. وكما يقول أحد المتعاونين الآخرين خلال المسلسل: «لا أتعاون مع الإسرائيليين بسبب حبهم أو المال، هذا فقط لأجلنا، رجال الدين هؤلاء دمروا أجمل بلد في العالم»، أي أن الأمر يظهر كتقاطع مصالح فقط، وأنَّ المواجهة لعدو مشترك يترك أثراً في طرفين. وكأن الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، كما يحلو لإسرائيل تسمية نفسها، لها دور تنويري وتساهم ولو بشكلٍ غير مباشر في إضعاف أنظمة قمعية في المنطقة، وهو ما يتلاقى مع رغبة المعارضين في المسلسل.

تظهر (تمار)، كما وصفها الكاتب زوندر، عميلةً لديها كفاءة ولكنها عديمة الخبرة، تعود إلى بلدها الأصلي، لتنفيذ مهمة استخبارية معقدة، كان من المفترض أنَّ تنتهي خلال ٢٤ ساعة، ولكنها تستمر لأيام، وخلال ذلك تبدأ رحلة البحث، فهي تقابل خالتها المنقطعة عنها منذ سنوات، كما أنَّها تحب شخصاً من هناك. تظهر (تمار) صاحبة القدرة العالية كشخص مُصّر على إتمام العملية رغم انكشافها، ورغم المخاطر التي تحيط بها، وحتى طلب قيادتها عودتها إلى إسرائيل، وتوفيرهم طريقاً من أجل ذلك، لكنها تبقى مُصرة على الهدف، وهو نمط من عرض البطولة المنتشر في الإنتاجات الدرامية الحديثة، بحيث تكون بطولة فردية ومتمردة. «٣»

كما تعرض (تمار) بشخصية إنسانية، أو إنسانوية، فهي تتأثر بإعدام إيراني في ساحة عامة، وتتضامن مع المعارضين الإيرانيين وتساعدهم، وتترك خالتها كي لا تورطها مع نظام أمني لا يتعامل إلاّ بالشكوك، فخالتها تعتقل مباشرةً من دون التحقيق معها، كما أنَّها ترفض التعاون مع أحد عملاء الموساد في إيران لكونه قتل زوج (جيلا)، وترفض قتل عدة أشخاص خلال محاولة حمايتها، ولكنها تبتز عاملاً في شركة الكهرباء صورته وهو يتعاطى المخدرات كي يدخلها إلى الشركة مما أدى لاعتقاله.

## اليد الإسرائيلية الطولى!

خلال المسلسل يتم كذلك إبراز العمل الاستخباري الإسرائيلي، فمثلاً تظهر فكرة اليد الطولى للموساد الذي له عناصره ومتعاونون معه في أي مكان، ففي لحظات وعند تعرض (تمار) لأي خطر يحضر عناصره لحمايتها، كما يظهر التتبع الكامل لها في إيران وقدرة الوصول لها حتى لو انقطع الاتصال، كما يبرز طوال الوقت دور وحدة السايبر المعروفة بـ٨٢٠٠ في الموساد التي تنسق الاختراق وتساهم في دعمه، بالإضافة إلى امتلاك معلومات كاملة حول الضباط الإيرانيين ومناصبهم، ومعرفة تحركهم فتكون هناك معرفة بأنَّ زوجة (كمالي) مثلاً تتعالج في باريس ويتم اختطافها لإسرائيل في عملية سريعة ونظيفة.

هذه العملية الطويلة التي يكون الهدف منها هو ضرب المفاعلات النووية، من دون مقتل أو إصابة أي طيار إسرائيلي في هذه العملية، هو أهم شيء والهدف المُراد ضمن تعاون الجيش والموساد في العملية وعلى أساسه سيتم تبليغ رئيس الحكومة في العملية، وهذا ما لم يتحقق بإصابة إحدى الطائرات في آخر حلقة من المسلسل.

يأتي هذا المسلسل في أثناء حرب إسرائيلية متوارية ضد البرنامج النووي الإيراني، ومحاولات تأجيل وإضعاف القدرة الإيرانية بزيادة تخصيب اليورانيوم، وهو يأتي بعد انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الذي رفضته إسرائيل، وعدة هجمات سيبرانية ضد البرنامج النووي وأخرى تخريبية. المسلسل يدور ضمن التصور الإسرائيلي عن إيران وعن مشروعها النووي، ويحمل الافتراض الإسرائيلي بضرورة إيقاف المشروع النووي وتعطيله بأي طريقة، مع الاعتراف بحدود فاعلية العمل التخريبي المباشر ضد دولة تحمل كل هذا العداء لإسرائيل ويبرز ذلك من تعاملها مع مسافرين عاديين وصولاً إلى ملصقات في الشوارع والتعامل الرسمي – يظهر اجتماع إحباط الهجوم الجوي الإسرائيلي وهو يحتوي على عدد ضخم من القيادات الإيرانية التي تتابعه مباشرةً. ويظهر المسلسل العجز الإسرائيلي أمام المشروع النووي الإيراني، ومع ذلك لا تختفي فيه المحاولة والبطولة، مع إظهار الرغبة في خلق إيران مهادنة وإبراز المعارضة الإيرانية وكأنها هي السبيل لنجاتها.

ينتهي هذا الجزء بنهاية مفتوحة مع توقع إصدار جزأين بعده، لكن الأهم أنَّ (تمار) ورغم كل الأخطار والوسط المعادي والتضليل الذي حصل بقيت حية ترزق!

1. Stern, Itay. 2020. "Can New Spy Thriller 'Tehran' Affect Israeli-Iranian Relations? Its Writer Hopes So". Haaretz.Com. Available at: https://bit.ly/32DczsR [Accessed 15 September 2020].

٢. حول التصوير الإسرائيلي لمدن الآخر في الانتاجات الدرامية انظر/ي، باسل رزق الله ونور أعرج، "مدن مشوهة: الدراما الإسرائيلية وإعادة إنتاج المخيال الاستعماري عن المدينة العربية"، حبر، نشر في: ٦ أيلول ٢٠٢٠، شوهد في: ١٥ أيلول ٢٠٢٠، في: https://bit.ly/35B82ZH .

٣. حول البطولة الإسرائيلية المعروضة في عدد من المسلسلات الإسرائيلية وشكلها انظر/ي، نور الدين أعرج وباسل رزق الله، "من الخلاص الجماعي إلى تحقيق الذات: تحولات البطولة في الدراما الإسرائيلية المعروضة عبر نتفلكس"، قضايا إسرائيلية، ع. ٧٨ (آب ٢٠٢٠).

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

هبّة البُراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب
ترجمة: سليم سلامة

# الشباب العرب في «الهايتك» الإسرائيلي: مواهب ورغبة عالية ونسبة تمثيل وفرص متدنية

كتب هشام نفاع:

التمييز البنيوي ينعكس على تمثيل فلسطينيي الداخل في قطاع «الهايتك».

نشر مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، في أواسط أيلول الجاري، ملخص بحث صدر عن قسم رقابة الميزانية فيه، يشمل معطيات عن التشغيل والأجور في المجتمع العربي وبالتشديد على قطاع التقنيات الدقيقة (الهايتك). جرى إعداد هذا التقرير قبيل جلسة خاصة في لجنة العلوم والتكنولوجيا التابعة للكنيست تحت العنوان: «تشجيع مجال الهايتك في المجتمع العربي». ورقة البحث استعرضت معطيات مختلفة حول التشغيل، الأجور والفقر كسياق واسع لمسألة التشغيل في قطاعات «الهايتك» داخل المجتمع العربي.

وقالت لجنة العلوم والتكنولوجيا في بيان لها، إنها اجتمعت بناءً على طلب عضو الكنيست يوسف جبارين (القائمة المشتركة) لإجراء مناقشة سريعة حول تشجيع قطاع «الهايتك» في المجتمع العربي ودور الحكومة في تعزيز خطة قطرية للنمو وتشجيع هذا القطاع في المجتمع العربي. وأقرّت أن نسبة العاملين العرب في مجال «الهايتك» منخفضة للغاية مقارنة بحصتهم في سوق العمل، إذ أظهرت دراسات مختلفة أن نسبة العمال العرب في وظائف تطوير «الهايتك» منخفضة، على الرغم من زيادة الطلاب الجامعيين العرب في هذا المجال من ٦,٢٪ عام ٢٠١٢ إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٧. وأكدت اللجنة البرلمانية أن الحكومة تتخلّف منذ سنتين عن إكمال تمويل ميزانية خاصة بالموضوع أقرّتها بشكل رسمي. النائب جبارين قال إن القرار الحكومي (رقم ٣٧٨٠) من العام ٢٠١٨ القاضي بإقامة حديقتي «هايتك» حكوميتين في بلدات عربية لا يزال حبراً على ورق، وطالب ممثلي الوزارات المعنية بتطبيق القرار بشكل فوري.

### سياق المعطيات: فقر وبطالة وتمييز

يقول التقرير الصادر عن معهد الكنيست: يتميز المجتمع العربي بنسبة تشغيل وأجور منخفضة مقارنة بالمعدل القطري في البلاد. وقدّر بحث صادر عن عالم الاقتصاد الرئيسي في وزارة المالية أن جسر الفجوات في مجال التشغيل والأجور في المجتمع العربي واليهودي الحريدي حتى العام ٢٠٦٥، سيزيد من الناتج للفرد بنحو الثلث مقارنة بوضع تظل فيه الفجوات على حالها. ويستدل من معطيات تناولت نسبة المشاركة في قوة العمل في المجتمع العربي، مقارنة بالمعدل العام للفترة ما بين الفصل الأول من ٢٠١٧ وصولا إلى الفصل الأول من ٢٠٢٠، أن نسبة مشاركة الرجال عموما في سوق العمل في مطلع ٢٠١٧ كانت ٨٦٪ بينما كانت نسبة مشاركة الرجال العرب نحو ٧٨,٨٪. ومطلع هذا العام تراجعت نسبة مشاركة الرجال عموما إلى ٨٤,٤٪ في حين هبطت في صفوف الرجال العرب إلى ٧٢,٨٪.

أما في صفوف النساء فإن النسبة العامة مطلع ٢٠١٧ كانت ٧٥,٧٪، بفارق هائل بالنسبة للنساء العربيات اللاتي لم تتعدّ مشاركتهن في سوق العمل ٣٥,٣٪. أما مطلع هذا العام فقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء إلى ٧٧٪ ولدى النساء العربيات وصلت ٣٩,٥٪ فقط.

ويستخلص التقرير من هذه المعطيات التي رصدت كل محطات الفترة الزمنية المشار إليها أعلاه ما يلي:

(*) نسبة مشاركة الرجال العرب في القوى العاملة أقل من نسبة مشاركة الرجال عموما وقد اتسعت الفجوة أكثر فأكثر في الفترة الأخيرة.

(*) نسبة مشاركة النساء العربيات في قوة العمل أقل بشكل ملحوظ من نسبة مشاركة عموم النساء، على الرغم من ملاحظة تقلص معتدل في الفجوة.

### فوارق هائلة فيما يخص النساء العربيات

توقف التقرير أيضا عند معطيات نسب البطالة وفقا للمجموعة السكانية. وهو يورد جدولا يعرض نسب البطالة في المجتمع العربي وفي المعدل العام وفقا للجندر، يتناول الفترة الممتدة بين الربع الأول من ٢٠١٧ حتى الربع الأول من العام الجاري.

هنا تبرز بوضوح الفوارق الهائلة فيما يخص النساء العربيات. وإذا كان التقرير يدعي أن نسبة البطالة بين المواطنين العرب الرجال كانت في عديد من المحطات أقل من المعدل العام (يبدو أن هذا بسبب عدم مشاركة عدد كبير من الرجال الحريديم في سوق العمل، الذين يتم إدخالهم للإحصائيات)، وقد تراوحت ما بين ٣-٤٪ في المعدل العام، فإن الصورة أكثر إشكالية في نسب البطالة بين النساء العربيات. ونستدرك مسبقا هنا للقول إن النسب التي يتحدث عنها التقرير بخصوص النساء يتناول من سبقت لهن المشاركة الرسمية والمسجلة في سوق العمل، وليس نسبة المحرومات من العمل من مجمل النساء العربيات. وهكذا نجد التقرير يتحدث عن نسبة بطالة بين النساء وصلت أقصاها خلال الفترة المشار اليها الى ٦,٣٪ وقد انخفضت في المعدل العام إلى ٣,٧٪ في مطلع ٢٠١٧ لتصل في مطلع العام الجاري إلى أرقام متقاربة للنساء العربيات وكذلك لمجمل النساء حيث تراوحت ما بين ٣,٢٪ و٣,٤٪.

لا يتطرق التقرير إلى سائر أرقام البطالة وعدم توفير فرص العمل لنساء لم تُتح لهن المشاركة في العمل المسجل في أية مرة، لكنه يشير إلى أن نسبة البطالة بين النساء العربيات أعلى من المعدل العام للنساء. وإذا كانت نسبة مشاركة الرجال العرب في سوق العمل أقل بقليل من النسبة العامة للرجال فإن نسبة مشاركة النساء العربيات في قوة العمل منخفضة بشكل جدي لدى النساء عموما.

في باب الأجور يورد التقرير معطيات وفقا للمجتمع أو المجموعة السكانية. وهو يستعرض معطيات الأجور للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨. ويبيّن أن المعدل العام للأجور في مطلع ٢٠١٤ كان ١٢٧٧٣ شيكلا بينما كان معدل الأجور بين الرجال العرب ٧٩٩٤ شيكلا فقط. وفي ختام ٢٠١٨ ارتفع معدل الأجور العام إلى ١٤٢٠٦ شيكلا لكن بين الرجال العرب ارتفع معدل أجورهم إلى ٨٨٢٩ شيكلا فقط.

والصورة مشابهة بالنسبة للنساء أيضا، مع الإشارة إلى أن عموم النساء يتقاضين أجورا أقل من الرجال بشكل منهجي وهذا يشكل جزءا من المشهد العام للتمييز ضد النساء في الاقتصاد الإسرائيلي. فقد كان معدل أجور النساء في مطلع ٢٠١٤ عموما ٨٤٥٣ شيكلا ولدى النساء العربيات ٥٦٧٠ شيكلا. أما في ٢٠١٨ فقد وصل المعدل العام لأجور النساء ٩٦٧٩ شيكلا وبين النساء العربيات ٦٢٩٦ شيكلا. أي أنه بين الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ ارتفع معدل أجور الرجال عموما بـ١١,٢٪ بينما ارتفع معدل أجور الرجال العرب بـ١٠,٤٪. بالنسبة للنساء عموما ارتفعت الأجور بـ١٤,٥٪ وكان الارتفاع في صفوف النساء العربيات نحو ١١٪ فقط.

### فقر العائلات العربية مقابل اليهودية: عالمان مختلفان

يستعرض التقرير في جدول آخر نسب الفقر لدى العائلات وفقا للمجتمع والمجموعة السكانية بين العامين ٢٠١٤-٢٠١٨. في العام ٢٠١٤ كانت نسبة الفقر بين العائلات العربيات ٦٢,٦٪ ولدى العائلات اليهودية ١٣,٦٪، أي بفارق ٣٩٪.

العام ٢٠١٥ كانت نسبة الفقر بين العائلات العربية ٥٣,٥٪ ولدى اليهود ١٣,٨٪ أي بفارق وصل ٣٩,٧٪.

العام ٢٠١٦ نسبة الفقر بين العائلات العربية كانت ٤٩,٢٪ وبين العائلات اليهودية ١٣,٢٪ أي بفارق ٣٦٪.

العام ٢٠١٧ نسبة الفقر بين العائلات العربية كانت ٤٧,١٪ وبين العائلات اليهودية ١٣,٤٪ أي بفارق ٣٣,٧٪.

العام ٢٠١٨ نسبة الفقر بين العائلات العربية كانت ٤٥,٣٪ وبين العائلات اليهودية ١٣,٤٪ أي بفارق ٣١,٩٪.

كانت الصورة في المجمل العام لمشاركة العرب في قطاعات العمل المختلفة كالتالي: أعلى نسبة لمشاركة العرب في سوق العمل تقع على الأغلب بين الأشغال التي تعود على عمالها بأكثر الأجور انخفاضا بالمعدل. مثلا: مشاركة العرب في قطاع البناء وصلت إلى ١٧,١٪ مقابل مشاركة عامة في البلاد في نسبة ٥,٣٪. في مجالات التربية والتعليم كانت مشاركة العرب ١٤,٤٪ مقابل مشاركة عامة في نسبة ١٢,٩٪. في مجال التجارة بالجملة والمفرق نسبة مشاركة العرب ١٤,٢٪ مقابل معدل ١١٪ لعموم البلاد. خدمات المواصلات، المخازن والبريد نسبة مشاركة العرب ٧,٢٪ مقابل مشاركة عامة ٤,٤٪.

في المقابل فإن مشاركة العرب في القطاعات التي تعود على العاملين فيها بأجور عالية هي بنسبة منخفضة. مثلا في مجالات الإدارة المحلية والإدارة العامة والأمن والتأمين الوطني تبلغ المشاركة العامة للعاملين في هذه القطاعات ١٠,٤٪ مقابل مشاركة اختصرت على ٣,٤٪ للعرب. في خدمات مهنية علمية وتكنولوجية مختلفة نسبة المشاركة العامة هي ٧,٦٪ مقابل ٣,٨٪ للعرب. في خدمات مالية وخدمات تأمين تبلغ المشاركة العامة ٣,٤٪ مقابل ١,٢٪ فقط للعرب. وفي مجال المعلومات والإعلام كانت مشاركة العاملين العامة ٥,٣٪ مقابل ١,١٪ للعرب. يشار إلى أن معدلات الأجور في القطاعات المذكورة هي كالتالي: التعليم ٨٠٩٧ شيكلا، التجارة بالجملة والمفرق ٩٣٢٤ شيكلا، البناء ١٠١٧٥ شيكلا، الخدمات المهنية والعلمية والتقنية ١٥٤٥٩ شيكلا، الإدارة المحلية والعامة والأمن والتأمين الوطني ١٥٩١٧ شيكلا، الخدمات المالية والتأمين ١٩٠١٦ شيكلا، المعلومات والإعلام ٢٣٤٧٧ شيكلا.

### العرب في «الهايتك»: نسبة ضئيلة وقوة كامنة هائلة

في ضوء الوارد أعلاه يورد تقرير مركز أبحاث ومعلومات الكنيست معطيات عن المجالات الاقتصادية الواقعة ضمن قطاع «الهايتك» في إسرائيل بما يشمل الصناعة: إنتاج أدوية، إنتاج حواسيب، تجهيزات إلكترونية وبصرية، إنتاج معدات طيران، معدات فضائية وما يرافقها من تقنيات، قطاع الخدمات، خدمات إعلام، برمجة حواسيب، استشارة في مجال الحواسيب وخدمات مرافقة، إدارة المعلومات تخزينها والخدمات المرافقة لها، برمجة إنترنت، مراكز أبحاث وتطوير.

في العام ٢٠١٩ كان عدد الأجيرين في قطاعات «الهايتك» نحو ٣٢١ ألف عامل شكلوا ٩,٢٪ من مجمل الأجيرين في الاقتصاد. كذلك طرأ تلك السنة ازدياد على عدد الأجيرين في قطاعات «الهايتك» بنسبة ٨,٤٪. في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٩ طرأ ارتفاع تراكمي على عدد العاملين في «الهايتك» بنسبة ٤٨,٦٪.

كان معدل أجور قطاعات «الهايتك» في حزيران ٢٠٢٠ نحو ٢٤,٣ ألف شيكل مقابل معدل عام في جميع قطاعات الاقتصاد بلغ حوالي ١٢ ألف شيكل. أي أن الأجور في قطاع «الهايتك» أكبر بما يزيد عن ضعفين من المعدل العام.

في إطار القرار رقم ٢٢٩٢ للحكومة في خصوص خطة قومية لزيادة قوة العمل الخبيرة في صناعات «الهايتك»، تقرر إقامة طاقم مهني يبادر لبرامج تهدف لزيادة القوى العاملة في هذا القطاع، وزيادة عدد الطلاب في مجالات «الهايتك»، وبلورة خطة تشجع على التأهيل خارج النطاق الأكاديمي لصناعات «الهايتك». تقرر كذلك في إطار البحث أنه يجب دمج مجموعات سكانية ذات تمثيل منخفض في صناعات «الهايتك» مع التأكيد على النساء، اليهود الحريديم والعرب.

نص القرار على وجوب إطلاق برنامج لدمج العرب في صناعات «الهايتك» من قبل وزارة العمل، الرفاه والخدمات الاجتماعية بحيث تصل ميزانيتها العام ٢٠١٧ إلى ٤,٨٣ مليون شيكل. وبحيث تتواصل هذه الخطة في الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠ ومصدر تمويلها هو وزارة العمل، الرفاه والخدمات الاجتماعية.

### لم يطبق من القرار الحكومي سوى نصفه

في إطار القرار الحكومي رقم ٣٧٨٠ تقرر تخصيص ٢٠ مليون شيكل لتشجيع إقامة مبانٍ (تسمى أيضاً حدائق) مخصصة للتأجير في قطاع «الهايتك» في البلدات العربية، منها ١٠ ملايين شيكل العام ٢٠١٨ من ميزانية وزارتي المالية والاقتصاد و١٠ ملايين شيكل إضافية العام ٢٠١٩ من ميزانية وزارة المساواة الاجتماعية.

أما على أرض الواقع فلم يطبق من القرار سوى نصفه. فقد خصصت وزارة الاقتصاد والصناعة ١٠ ملايين شيكل بموجب قرار المدير العام وقد خُصص المبلغ كله لإقامة مبنى في تسيبوري في مدينة الناصرة.

تدعي وزارة الاقتصاد والصناعة أنها عملت على تخصيص ميزانية لمبنى مشابه أيضا في كفر قاسم لكن الاقتراح الذي قدم لم يستوفِ ما نص عليه أمر المدير العام، ولذلك لم يتم تخصيص هذه الميزانية. وهناك ١٠ ملايين شيكل إضافية كان من المفترض ان تخصص للمشروع من قبل الحكومة لم تحولها وزارة المساواة الاجتماعية.

لقد بلغت نسبة مشاركة العرب رجالا ونساء في قطاع «الهايتك» العام ٢٠١٨ ٢,١٪ فقط وهي نسبة أقل أيضاً من الحريديات والحريديم التي بلغت ٢,٨٪. والأرقام التي يوردها التقرير عن ارتفاع عدد العرب في قطاعات الهايتك من العام ٢٠١٢ إلى العام ٢٠١٨ لا تغير من الصورة القاتمة جدا لنسبة العرب الضئيلة – رغم القدرات - في هذا القطاع الرائد والربحي والمؤثر.

تعود أسباب هذا العدد القليل للعربيات والعرب في قطاع «الهايتك» إلى سياسة عميقة. هذا ما يقوله عمليا بحث أجرته وزارة المالية، وأوردها بحث معهد أبحاث ومعلومات الكنيست. والأسباب التي يعددها البحث لقلة وزن الأجيرين العرب في هذا القطاع تتعدد ما بين فجوات في نسبة استحقاق شهادة إنهاء الدراسة الثانوية (البجروت وما يعرف بالدبلوم في أماكن أخرى)، نتائج امتحان القبول البسيخومتري، التجربة السابقة (التي تدعمها بشكل قاطع الخدمة في الجيش الإسرائيلي)، فجوات في معرفة اللغتين الإنكليزية والعبرية، الموقع الجغرافي الذي يقطن فيه العاملون والذي تقع فيه أماكن العمل، وكذلك الآراء المسبقة والتمييز الواضح من قبل المشغلين. بل إن بحث وزارة المالية يشير بوضوح إلى أن الثقافة السائدة في قطاع «الهايتك» تشمل التجنيد للعمل بواسطة أسلوب «صديق يجلب صديقا»، أي الاعتماد على العلاقات الشخصية والمعرفة المسبقة للعاملين في هذا القطاع. وهو ما يمكن أن يفسر قسما جدياً من الفجوة القائمة في غير صالح العرب ضمن هذا القطاع الرائد.

### تعاون بين منظمة غير ربحية وسلطات محلية عربية

صحيح أن التقرير يقول إن هناك ارتفاعاً في عدد العرب في الأعوام الأخيرة ولكن ما زال حجم مشاركتهم بعيدا جداً عن القوة الكامنة لديهم، سواء من حيث عدد الطلاب الجامعيين في قطاع «الهايتك» أو عدد العاملين فيه، أو رغبة الشباب العربي بالعمل والانسجام في هذه الصناعة الهامة.

نقل تقرير لموقع «تايمز أوف إزرائيل» مؤخراً عن تعاون بين منظمة «تسوفن» غير الربحية التي تهدف إلى زيادة مشاركة العرب في قطاع التكنولوجيا، مع رؤساء سلطات محلية عربية، في وضع خطة خمسية بقيمة ٨٠٠ مليون شيكل. وتقول المنظمة إن الاستراتيجية التي تم وضعها مع شركة استشارية، سيتم تقديمها إلى الحكومة في الأسابيع المقبلة، بهدف تعزيز صناعة وخلق مناطق نمو حول المدن العربية ومساحات عمل يهودية عربية مشتركة.

وتضيف أنه إذا وافقت الحكومة على تمويل المشروع، كما هو مأمول، فإن الاستثمار يمكن أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي العام بحوالي ٥ مليارات شيكل، لأنه سيستفيد من المواطنين العرب الذين يعانون من تمثيل ضئيل حاليا في قطاع «الهايتك». وتتلخص الفكرة في أن تقوم الحكومة بجمع الأموال وأن تكون السلطات المحلية، إلى جانب الوزارات والمدارس والجامعات ذات الصلة، مسؤولة عن تحقيق النتائج المرجوة.

ويعتمد البرنامج على عدد من الركائز الأساسية: تطوير الموارد البشرية المناسبة لتلبية احتياجات قطاع التكنولوجيا، وبالتالي زيادة المعروض من الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا للقطاع؛ تعزيز اندماج السكان العرب في مشهد «الهايتك» وتعزيز ريادة الأعمال من خلال إنشاء نظام بيئي يعزز التواصل والبنية التحتية والإبداع؛ العمل عن كثب مع السلطات المحلية العربية.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي